# مركــز حرمــون للدراســات المعاصـرة

مركز حرمون للدراسات المعاصرة هو مؤسسة بحثية وثقافية وإعلامية مستقلة، لا تستهدف الربح، تعنى بشكل رئيس بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصا الواقع السوري، وتهتم بالتنمية الثقافية والتطوير الإعلامي وتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان، إلى جانب تقديم الاستشارات والتدريب في الميادين السياسية والإعلامية للجهات التي تحتاج إلها في المجتمع السوري انطلاقا من الهوية الوطنية السورية.

يعمل مركز حرمون للدراسات المعاصرة لتحقيق أهدافه من خلال مجموعة من الوحدات التخصصية (وحدة دراسة السياسات، وحدة البحوث الاجتماعية، وحدة مراجعات الكتب، وحدة الترجمة والتعريب، وحدة المقاربات القانونية) وعدد من برامج العمل (برنامج الاستشارات والمبادرات السياسية، برنامج الخدمات والحملات الإعلامية وصناعة الرأي العام، برنامج دعم الحوار والتنمية الثقافية والمدنية، برنامج مستقبل سورية)، ويمكن للمركز أن يضيف برامج جديدة بحسب حاجة المنطقة والواقع السوري، ويعتمد المركز آليات متعددة في إنجاز برامجه، كالمحاضرات وورشات العمل والندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية والنشر الورقي والإلكتروني.

الدوحة، قطر +974 44 885 996 إسطنبول، تركيا +90 212 524 0404

harmoon.org



| The Weaponization of Syria's Reconstruction: A         | اسم المادة الأصلي |
|--|-------------------|
| Preliminary Sketch                                     |                   |
| عمرعمادي،OMAR IMADY                                    | الكاتب            |
| Syria Studies VOL 11, NO 1 (2019) May 2019             | مكان النشروتاريخه |
| ojs.st-andrews.ac.uk/index.php/syria/article/view/1802 | رابط المادة       |
| وحدة الترجمة والتعريب -أحمد عيشة                       | ترجمة             |

# المحتويات

| 3  | مقدمة                                     |
|----|---|
| 3  | استخدام المفاهيم كسلاح (التسلح المفاهيمي) |
| 4  | المادة 22:                                |
| 4  | إعادة الإعمار بوصفها يوتوبيا              |
| 8  | إعادة الإعمار كفرصة                       |
| 10 | إعادة الإعمار كعقاب                       |
| 13 | خاتمة                                     |

#### مقدمة

من المفيد للعمل أن نعلم أن مناقشات إعادة الإعمار غالبًا ما تفشل في تقديم تعريف، أو على الأقل في عرض شرح عام لما يعنيه ذلك المصطلح أو لما يُقصد به تحديدًا. ويبدو أن هناك افتراضًا مسبقًا بأن المصطلح واضح ومفهوم ولا يحتاج إلى تفسير. هناك سمة أخرى شائعة لمثل هذه النقاشات، وهي الاهتمام بكيفية محاولة اللاعبين الدوليين والإقليميين والوطنيين التعجيل بعملية إعادة البناء أو تقويضها. ومع ذلك، يجب عدم الخلط بين التركيز على كيفية تفاعل الأطراف المختلفة مع العملية، كما هي الحال في الغالب، والتركيز على العملية الفعلية. في حين أن الأول يندرج ضمن السياق، فإن الأخير يحاول إلقاء الضوء على الإرادة. للتركيز على الإرادة ينبغي لنا أن نركز بثبات على موضوع آخر مهمل بكل وضوح، وهو المجتمعات الفعلية التي كانت ضحية تدمير جزئي أو كلي. ليست مناقشات إعادة إعمار سورية وحدها هي التي تبقى وفية بشكل عام لهذه العيوب، فهي تعكس أيضًا محاولة حازمة للغاية، لتسليح فكرة إعادة الإعمار (استخدامها كسلاح) بطرق مختلفة، وفي اتجاه مختلف الأهداف.

بدأ استخدام إعادة إعمار سورية كسلاح، في وقت مبكر من عام 2012، وبحلول عام 2016، مع نهاية المعركة من أجل حلب، تسارع الأمر بمعدل أكبر، ووصل إلى ذروته مع تمرير "قانون تعزيز أمن أميركا في الشرق الأوسط" (5 شباط/ فبراير 2019). ينصب التركيز هنا على كيفية تحقيق هذا السلاح من ناحية المفاهيم، لا من ناحية العمليات (أي النشر في وسائط التواصل الاجتماعية). قد يُطلق على هذا النوع من الأسلحة "التسليح المفاهيمي"، لأنه يوفر الأفكار والحقائق والبيانات التي يستخدمها لاحقًا ناشطو وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز رسائلهم. الهدف من ذلك هو إلقاء الضوء ليس على مدى بُعد فكرة إعادة الإعمار في النهاية من الحقائق التي كان من المفترض أن تكون منشغلة بها، فحسب، ولكن أيضًا على الحد الذي أصبحت فيه عملية إعادة الإعمار فيها واجهة للتمكين السياسي والاقتصادي لمختلف الأطراف (الفصائل) واللاعبين.

## استخدام المفاهيم كسلاح (التسلح المفاهيمي)

إن استخدام الخطاب السياسي كسلاح، على الرغم من ارتباطه الآن بالإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، يُعدّ حرفة قديمة، ويمكن تحديد أمثلة عن كيفية التعبير عنها قبل وقت طويل من وصول الإنترنت. من المسلّم به أن الموضوع واسع ومعقد للغاية، ولكن هنا يُوضع مخطط مبدئي لفرع محدد جدًا من الأسلحة. يتضمن التسليح المفاهيمي خلق فهم لمصطلح سياسي، وهو فهم منغلق (لا يسمح بتفسيرات متعددة)، وخادع (أي مدمج مع حوافز داخلية)، وإقصائي (أي مبني على خلق عدو) (1). توضح اللغة التي استخدمها

-

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> - On the weaponization of language, see: Singer, P. W., & Brooking, E. T. (2018). Likewar: The weaponization of social media; Jeremiah Clabough, Mark Pearcy, (2018) ""Wild words" – analyzing angry rhetoric in American

"ميثاق عصبة الأمم"، لوصف فكرة "الانتداب"، ومن ضمن ذلك فكرة انتداب فرنسا على سورية، الخصائص الثلاثة:

#### المادة 22:

"بالنسبة إلى تلك المستعمرات التي تسكنها شعوب غير قادرة بعدُ على النهوض وحدها، في ظل الظروف العصيبة للعالم الحديث، يجب تطبيق مبدأ أن رفاهية هذه الشعوب وتطورها تشكل ثقة مقدسة للحضارة، وأن الضمانات لأداء هذه الثقة يجب أن تُدرج في هذا الميثاق".

تُقصر فكرة الانتداب على الناحية المفاهيمية، بمعنى أن طبيعتها وغرضها يعاملان كما لو أنهما حقائق لا يمكن دحضها. إنه لأمرٌ محير وخادع، لأنه يعد بسلطات غير مشروطة للبلدان التي تدير الانتداب (أي بريطانيا وفرنسا)، وبالتقدم الحضاري للسكان الذين يُصرح لهم بإدارتهم. وهو أمرٌ إقصائي لكونه يعني ضمنًا أن أولئك الذين لا يوافقون على هذا الفهم هم معادون سلفًا للتنمية والمصالح الفضلى للسكان الذين يشرفون عليهم ويعملون ضد ما أصدره المجتمع الدولي.

## إعادة الإعمار بوصفها يوتوىيا

تم العثور على أول استخدام رئيس لمصطلح "إعادة الإعمار" في سردية الحرب الأهلية الأميركية (1861-1865) (2). ومنذ ذلك الحين، حمل المصطلح كثيرًا من الأساطير (التي صُيغت عمدًا، وأحيانًا بنيّات حسنة) كما يحدث اليوم. كانت الأسطورة، في أميركا في منتصف القرن التاسع عشر، هي أنه يمكن إعادة بناء اتحاد ما بعد الحرب، أو أن الشمال كان مهتمًا حقًا بإعادة بنائه. كانت الطريقة الفعلية التي فهم المنتصرون بها المصطلح هو أنه لا بد من إعادة بناء الجنوب (وليس الاتحاد) بشكل جذري. نظمت قوانين إعادة الإعمار المصطلح المجنوب إلى مناطق عسكرية محتلة، واشترطت استعادة الولايات الكونفدرالية السابقة للاتحاد، مقابل التصديق على التعديل الرابع عشر (الذي منح العبيد السابقين المواطنة الكاملة). ومع

politics", Social Studies Research and Practice, Vol. 13 Issue: 3, pp.369-382; Herrman, John. "If everything can be 'weaponized,' what should we fear?" The New York Times Magazine. March 14, 2017. <a href="https://www.nytimes.com/2017/03/14/magazine/if-everything-can-be-weaponized-what-should-we-fear.html">https://www.nytimes.com/2017/03/14/magazine/if-everything-can-be-weaponized-what-should-we-fear.html</a>; and Apter, Emily. "Weaponized Thought: Ethical Militance and the Group Subject." Grey Room 14 (Winter 2004); Allenby, Brad and Joel Garreau, "Weaponized Narrative Is the New Battlespace," Defense One [3 January 2017]. <a href="https://www.defenseone.com/ideas/2017/01/weapon-ized-narrative-newbattlespace/134284/">https://www.defenseone.com/ideas/2017/01/weapon-ized-narrative-newbattlespace/134284/</a>; Katerji, O. (2018, September 13). The Kremlin has weaponised doubt in Syria – and Labour is helping. Avail-able at: <a href="https://www.newstatesman.com/world/middle-east/2018/09/krem-lin-has-weaponised-doubt-syria-and-labour-helping">https://www.newstatesman.com/world/middle-east/2018/09/krem-lin-has-weaponised-doubt-syria-and-labour-helping</a>

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> – On reconstruction in the context of the American Civil War, see, Kirsch, S & Flint, Colin. (2011). "Introduction: Reconstruction and the worlds that war makes." in Reconstructing Conflict: Integrating War and Post–War Geographies, Farnham, UK and Burlington, VT: Ashgate Publishing, pp. 3–28.

ذلك، لم تكن الأسطورة فقط أن الفائزين لم يكونوا مهتمين بإعادة بناء ما كان، بل كانت على مستوى أكثر أهمية بكثير، كانت الأسطورة هي أن المنتصرين يمكن أن ينجحوا في الواقع، بصرف النظر عن انتصارهم، في إعادة بناء الجنوب وفق شروطهم وخياراتهم. بعد مرور قرن من الزمان، واجهت حركة الحقوق المدنية جنوبًا معاديًا جدًا، من الناحية الثقافية، لنموذج إعادة الإعمار التي تصورها الشمال مسبقًا. لذا، بهذا المعنى، يحمل مصطلح إعادة الإعمار وهمًا مزدوجًا؛ ليس فقط لأن الهدف المعلن هو غير الهدف الحقيقي لأولئك الذين يستخدمونه، ولكن لأن الهدف الحقيقي هو في النهاية صعب للغاية، إن لم يكن مستحيل التحقق.

تضمن مصطلح "إعادة الإعمار"، منذ استخدامه المبكر، استعادة الواقع، أو العودة إلى واقع سابق، هو مثالي في كثير من الأحيان. في أبسط مستوياته، كان ينطوي على إعادة بناء الهياكل التي دُمرت خلال الحرب، على مستوى أعلى من التكلف والأناقة، لم يتضمن إعادة بناء الهياكل المادية فحسب، بل الأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي شكلت في مجملها لحظة معينة، ستستعيدها عملية "إعادة الإعمار" في الوقت المناسب (3). ولأن إعادة الإعمار نشاط وطريقة وليست هدفًا في حد ذاتها، فلا يمكن أن تكون هي الغاية المقصودة. ولذلك، ينتقل التركيز بشكل طبيعي تقريبًا، من العملية إلى الواقع الجديد الذي تسعى إلى تحقيقه.

عند وصف هذا الواقع الجديد، يكون الاتجاه هو الكلام من خلال يوتوبيا لم تكن موجودة من قبل، بل يصعب تحقيقها، في ظل أفضل الظروف، حتى في بلدان لم تتعرض للعنف والدمار. يتم تحقيق التسليح المفاهيمي، عندما تصبح ميزات هذه اليوتوبيا هي المعايير التي يُحكم وفقها على أي جهد لإعادة البناء المخطط له. وإذا لم ينجح ذلك الجهد، كما خُطط له؛ فسيُوصف (في حال استخدام لغة مهذبة) بأنه أداة

-

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publica-tions/files/syria-war-five-years.pdf;

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup> – On the theory and applications of reconstruction, see, Abu Ismail, K., Imady, O., Kuncic, A., and Nujum, U., 2016. Syria At War: Five Years Later. ESCWA & St Andrews. Available at:

Heydemann, Steven, "Beyond Fragility: Syria and the Challenges of Reconstruction in Fierce States" (2018). Middle East Studies: Faculty Publications, Smith College, Northampton, MA. Avail-able at: <a href="https://scholarworks.smith.edu/mes\_facpubs/3">https://scholarworks.smith.edu/mes\_facpubs/3</a>; Arnold, Margaret; Elwan, Ann E.; Kreimer, Alcira I.; Muscat, Robert J. 2000. Bosnia and Her-zegovina - Post-conflict reconstruction (English). OED Evaluation country case study series; post-conflict reconstruction. Washington, DC: World Bank Group. Available at: <a href="http://documents.worldbank.org/cu-rated/en/148931468201253246/Bosnia-and-Herzegovina-Post-conflict-re-construction">http://documents.worldbank.org/cu-rated/en/148931468201253246/Bosnia-and-Herzegovina-Post-conflict-re-construction">http://documents.worldbank.org/cu-rated/en/148931468201253246/Bosnia-and-Herzegovina-Post-conflict-re-construction</a>; Barakat, S. 2005, After the conflict: reconstruction and development in the aftermath of war. I.B. Taurus; Cohen, Roberta. (2003). Reconstruction and Development Need Security to Be Effective (Afghanistan). [online] Brookings. Available at: <a href="https://www.brookings.edu/arti-cles/reconstruction-and-development-need-security-to-be-effective-">https://www.brookings.edu/arti-cles/reconstruction-and-development-need-security-to-be-effective-</a>

لإعادة تهيئة الظروف التي أدت إلى الصراع، وسيوصف (في حال استخدام لغة أقل تهذيبًا) بأنه تواطؤ مع جرائم الحرب، ضد الشعب السوري.

إن الأجندة الوطنية لمستقبل سورية (NAFS) تقدّم أحد أكثر التفسيرات التفصيلية لهذه اليوتوبيا، في مرحلة ما بعد إعادة الإعمار. أطلقت الإسكوا (ESCWA) الأجندة الوطنية لمستقبل سورية في عام 2012، مهدف إشراك "خبراء سوريين وأصحاب مصلحة، في تطوير بدائل سياسية لسورية، استعدادًا لمرحلة ما بعد الاتفاق". تم الوصول إلى مبادئ رؤية "سورية 2030" من خلال تمرين مكثف يقوده سوريون من مختلف الأطياف السياسية. هذه المبادئ، في مجملها، تلخص اليوتوبيا التي سوف تلدها عملية إعادة إعمار سورية. ويمكن توليفها وإعادة صياغتها على النحو التالي:

- أ. اتفاق سياسي يضمن "انتقالًا شاملًا" نحو سورية، بحيث يتم بناء وممارسة "ثقافة الديمقراطية"، وتؤسس الثقة السياسية المتبادلة بين الفاعلين السياسيين الرئيسين، وكذلك يُرسى حكم القانون والمساواة والمواطنة".
- ب. حق المهجرين واللاجئين في "العودة الآمنة والكريمة والطوعية إلى ديارهم (أو إلى أي مكان آخر داخل البلد يختارون العودة إليه طوعًا)".
  - ج. مصالحة وطنية يُدعى إلها جميع السوريين، ويُشجعون على المساهمة فها".
- د. تنمية عادلة ومتوازنة تساهم بشكل مباشر في الاستقرار وبناء السلام والمصالحة، على الصعيدين المحلي والوطني، وتتجلى بشكل ملموس في توفر "البنية التحتية الاجتماعية والمادية التي تم إصلاحها" التي "تُمكّن الناس، وبخاصة الأكثر ضعفًا وفقرًا، من الحصول على احتياجاتهم الأساسية".
- ه. إطار عمل للحكم يسمح "للهيكل الإداري الوطني بأن يكون شاملًا وتشاركيًا وشفافًا وخاضعًا للمساءلة، ويستند إلى النتائج وتحقيق المساواة بين الجنسين".

ظاهريًا، توفر هذه المبادئ رؤية لسورية شاملة ديمقراطية، يأمل المرء على الأقل في أن تتوافق مع أغلبية السوريين. ومع ذلك، على مستوى أكثر دقة، لا تخلق هذه المبادئ توقعات زائفة فقط بخصوص ما يمكن أن تؤدي إليه عملية إعادة الإعمار، ولكنها أيضًا تؤكد صحة الافتراض بأن "إعادة الإعمار" هي عملية شرعية فعلية تتمتع بسجل موثوق، وبأن القلق الوحيد هو بخصوص إدارة تلك العملية: هل ستكون من خلال رؤية مناسبة أم لا. من الواضح أن الإخفاقات الكارثية لإعادة الإعمار، في بلدان مثل العراق وأفغانستان، على سبيل المثال، لا صلة لها بالموضوع أو هي على الأقل تعدّ أمثلة لما لن يحدث في سورية.

لدى النظام السوري رؤيته الخاصة لإعادة الإعمار، وهي غامضة بشكل مقصود، ومبهمة عن عمد. في مختلف الخطب والمقابلات، صرّح بشار الأسد بإشارات متفرقة لإعادة الإعمار.

"أكثر التحديات صعوبة يكمن في إعادة البناء، اجتماعيًا ونفسيًا، لأولئك الذين تأثروا بالأزمة. لن يكون من السهل القضاء على آثار الأزمة الاجتماعية، ولا سيّما الأيديولوجيات المتطرفة. إن عملية إعادة الإعمار الحقيقية تدور حول تطوير العقول والأيديولوجيات والقيم. البنية التحتية قيّمة، لكنها ليست ذات قيمة مثل البشر؛ وإعادة الإعمار تدور حول ديمومتهما". (مقابلة الأسد مع صحيفة فرانكفورتر الألمانية 17 حزيران/يونيو 2013)

### ومرة أخري/ ثانية:

"إن إعادة بناء العقول وإصلاح الناس هما التحدي الرئيس، وليس إعادة بناء البنية التحتية. عندما بدؤوا هذه الحرب ضدنا، عرفوا أنهم سيدمرون البنية التحتية، وكانوا يعلمون أننا سنعيد بناءها، لكن الأمر الأكثر صعوبة هو كيفية التفاعل مع البنى الفكرية، ويجب ألا نفشل في مواجهة هذا التحدي". (خطاب الأسد، 18 شباط/ فبراير 2019 – ترجمة الكاتب).

إن تركيز الأسد على إعادة بناء رأس المال البشري يُبرز قلق النظام من حقيقة أنه حتى لو تم إعادة بناء سورية ماديًا، فلن يكون لذلك أي تأثير على المدى الذي سيبقى فيه ملايين السوريين أعداء شرسين لكل ما يمثله النظام. ومن هنا، فإن التركيز على إعادة بناء الأسس الفكرية للمجتمع السوري تنطوي على نوع من إعادة الإعمار تشبه، في حساسيها (على الرغم من أنها ليست واضحة بطبيعتها) ما كان يفكر فيه الشمال، بعد الحرب الأهلية الأميركية. كان لا بد من إعادة بناء الجنوب ثقافيًا، وفي رأي الأسد، سورية، والسوريون المعارضون للنظام على وجه الخصوص، يحتاجون إلى إعادة بناء فكري.

حدّد المشاركون في سوتشي (كانون الثاني/يناير 2018) يوتوبيا أكثر تفصيلًا ووضوحًا. هنا يُنظر إلى إعادة الإعمار على أنها ملخص كبير لكل ما يطمح إليه كل السوريين (الممثلين في سوتشي). هناك، صيغ 12 مبدأً رئيسًا، تبدو شبهة ببيان حزب سياسي:

- أ. سيادة واستقلال الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية ووحدتها.
  - ب. المساواة وحقوق السيادة الوطنية لسورية في ما يتعلق بعدم التدخل.
    - ج. يحدد الشعب السوري مستقبل بلده من خلال صندوق الاقتراع.
    - د. تكون الجمهورية العربية السورية دولة ديمقراطية وغير طائفية.
      - ه. التزام سوربة بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي.
      - و. استمرارية المؤسسات الحكومية والعامة وتحسين أدائها.
      - ز. جيش وطني قوي يقوم بواجباته بالتوافق مع الدستور.

- ح. الالتزام بمكافحة الإرهاب والتعصب والتطرف والطائفية.
  - ط. احترام وحماية حقوق الإنسان والحربات العامة.
- ي. تقدير المجتمع السوري والهوية الوطنية، وتاريخه في التنوع.
- ك. مكافحة الفقر وتقديم الدعم لكبار السن والفئات الضعيفة الأخرى.
  - ل. الحفاظ على التراث الوطني والبيئة الطبيعية وحمايتهما.

لدينا أيضًا يوتوبيا سلبية، أي اليوتوبيا التي تحدد ما يجب ألا تتضمنه عملية إعادة الإعمار، ولكن من المفارقات أنه يمكن تحقيق اليوتوبيا في ما يفترضون أنه بديل عن النموذج الذي يهتمون بإلغائه. في بحث بعنوان (ما بعد الهشاشة: سورية وتحديات إعادة الإعمار في الدول الشرسة)، كتب ستيفن هايديمان: "ليس الهدف من إعادة الإعمار، بعد انتهاء الصراع، إعادة المجتمعات والدول التي مزقتها الحرب إلى حالتها ما قبل الحرب، ولكن الاستفادة من المساحة التي يُفترض أن يخلقها الصراع العنيف لإنشاء المؤسسات والقواعد والمعايير والممارسات التي تعالج أسباب العنف، وتوفر أساسًا للحكم الفعال والسلام المستدام".

إن ما تشترك فيه كل هذه اليوتوبيات هو الطبيعة المغلقة لمنطقها. إنها مغلقة بسبب وجود صلة دائرية بين افتراضاتها واستنتاجاتها. فهي لا تتساءل، على سبيل المثال، هل كان يمكن تحقيق رؤيتها أم لا، وكيف سيتم تحقيقها، أو هل يمكن تحقيقها في مكان آخر. فرضيتها هي أنها مطلوبة، ولأسباب مختلفة، ولذلك ينبغي متابعتها. والأهم من ذلك أنها تأتي جميعها بتحذيرات مباشرة وغير مباشرة، تحذرنا من مخاطر عدم الالتزام بوصفاتها، من إعادة تهيئة المناخ المفضي إلى الصراع، إلى تعزيز النظام وحلفائه.

### إعادة الإعمار كفرصة

منذ شباط/ فبراير 2012، بدأت فكرة "الاستعداد" لإعادة إعمار سورية تكتسب رواجها. كان التحدي الوحيد هو كيفية جعل هذه الفكرة أكثر جاذبية. تهدف الرسالة إلى أن تكون دعوة للمجتمع الدولي ليكون مستعدًا لمساعدة سورية مع انتهاء الحرب. في الواقع، تعبّر الرسالة صراحة عن فرصة متعددة المستويات، تحتوي في داخلها على شيء للجميع. إنها أولًا فرصة للسوريين المعارضين للنظام للتعبير عن أنفسهم بوصفهم خبراء موثوقين، والذين هم في وضع أفضل لتقديم مثل هذه الخبرة من نظرائهم الدوليين. في آب/ أغسطس 2012، أنشأت مجموعة من المثقفين السوريين مركز أبحاث، وهو مركز (اليوم التالي)؛ لدعم التحول الديمقراطي في سورية. يهدف مركز (اليوم التالي) إلى توفير "إطار مفصل للمبادئ والأهداف والتوصيات ... لمواجهة التحديات في ستة مجالات رئيسية: سيادة القانون؛ العدالة الانتقالية؛ إصلاح قطاع الأمن؛ مشروع دستوري؛ تصميم النظام الانتخابي؛ وإعادة الإعمار الاجتماعي والاقتصادي بعد انتهاء

الصراع [التأكيد من الكاتب]". مع مرور الوقت، تصبح أبعاد الفرصة أكثر وضوحًا للمعارضة المنظمة، وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، بدأ المصطلح بالتعبير عن المزيد من الثقة بذاته: "لن تواجه الحكومة المقبلة أو الانتقالية في دمشق فقط التدمير المادي والاجتماعي للمجهود الحربي، وكذلك آثاره الجانبية على الاستقرار الإقليمي، ولكنها ستواجه أيضًا الموروثات العميقة لديكتاتورية دامت 40 عامًا. ستشمل مهامها المحلية الملحة ... إعادة هيكلة البنية التحتية وجهاز الدولة". إن "الفرصة" المتاحة هنا تكمن في أن تثبت المعارضة أنها تتمتع بالصدقية، وأنها تستحق أن تصبح قيادة جديدة لسورية. لا شك في أن الأسطورة هي فكرة أن أعضاء المعارضة لديهم أي خبرة في بناء أو إعادة بناء أي شيء يشبه ما يتطلعون إليه. مرة أخرى، يضع "الوهم المزدوج" كلًا من الرسالة المعلنة والرسالة الفعلية بحالة انفصال عن الواقع.

ومع ذلك، فإن إعادة الإعمار هي في المقام الأول فرصة للنظام السوري، للإشارة إلى نهاية الصراع وللبدء في إعادة تأهيله الدولي. ومن دون تقدير مدى أهمية ذلك وقيمته، تظل الفرصة غير جذابة بشكل كاف، وغير مسلحة. القيمة المطلوبة هي قيمة مالية. هناك أنواع أخرى، مثل الدراسة الاستقصائية التي أجرتها (أونروا) في منتصف عام 2013، إذ قدرت أن الاقتصاد السوري سيستغرق حوالي 30 عامًا للتعافي، وهذه الدراسة ليست مفيدة، وسيتجاهلها الفاعلون في جميع المجالات. في حزيران/ يونيو 2013، علمنا أن فريق الأمم المتحدة المكون من ستة أعضاء برئاسة عبد الله الدردري، نائب رئيس الوزراء السابق للشؤون الاقتصادية في سورية، قد توصل إلى التقدير الأول لما ستكلفه إعادة بناء سورية: 60 مليار دولار. يتم تكرار الرقم أولًا، ثم يتم زيادته منهجيًا"... ستحتاج البلاد إلى 80 مليار دولار، على الأقل، لإعادة الاقتصاد إلى ما كان عليه قبل الانتفاضة ..."؛ "وزير في الحكومة السورية المؤقتة يُقدّر الرقم بـ: 100 مليار دولار، وهي ضرورية لإعادة الإعمار"؛ "ستكون إعادة بناء البنية التحتية المادية المتضررة مهمة هائلة، حيث تراوح تقديرات تكاليف إعادة الإعمار بين 100 إلى 200 مليار دولار"؛ ويُترك الرقم النهائي ليحدده الرئيس نفسه: "قدّر بشار الأسد في 10 أيار/ مايو 2018 أنه قد يستلزم ما يصل إلى 400 مليار دولار لإعادة بناء سورية بعد الصراع".

ظاهريًا، هذه الأرقام هي محاولات لتصور مدى الضرر وتقديره، وتقدير تكاليف إعادة البناء. إن المصادر المسؤولة عن حسابها المبدئي (مثل الإسكوا، الأجندة الوطنية لسورية، إلخ) هي هيئات فنية عامة، حسنة النية وموضوعية بقدر الإمكان، عندما يتعلق الأمر بموضوع ملتهب مثل سورية. النقطة هنا ليست إثارة الشكوك حول سبب حساب هذه الأرقام، بل حول كيفية استخدام هذه الأرقام كسلاح لاحقًا، لتحقيق أهداف مختلفة جدًا. وبما أن أولئك الذين تحملوا فعليًا معاناة الممارسة الاقتصادية لحسابهم سيؤكدون، فإن هذه الأرقام لا تخبرنا شيئًا عن الكيفية التي ستُستخدم، أو التي يمكن أن تُستخدَم، لتمويل إعادة بناء أي شيء. في أحسن الأحوال يقدرون قيمة ما تم تدميره.

المغالطة المنطقية لفكرة إعادة الإعمار هي أنه يمكنك في الواقع إعادة البناء، إذا كان لديك فقط الموارد اللازمة. لقد دُحض هذا الافتراض بشكل كبير وملحوظ في أفغانستان والعراق، ووفقًا لبعض الاقتصاديين

على الأقل، لم يُطبق حتى أثناء تنفيذ خطة مارشال. لم تكن جهود إعادة التعمير في أوروبا، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تعتمد بالكامل على المساعدات الأميركية، وفي أكثر من نصفها، كانت تعتمد بشكل أساسي على الموارد المحلية.

حدثت قصص نجاح في عمليات إعادة الإعمار الأساسية بالفعل، عندما كان هناك شيء ما على الأرض، عندما كانت هناك رغبة قوية ومحاولة فعلية لإعادة البناء اعتمادًا على مجهود ذاتي، ومن ثم الاستفادة من مساهمة مالية، وكان ذلك الجهد مستعدًا لإتمام العمل من دون تلك المساهمة. أنفقت الولايات المتحدة حوالي 13 مليار دولار لإعادة بناء أوروبا (ما يعادل الآن حوالي 100 مليار دولار)؛ وهو أقلّ مما أنفقته الولايات المتحدة حتى الآن على إعادة إعمار أفغانستان. في الواقع، استنزف الفساد الغالبية العظمي من هذه الموارد، وبنطبق ذلك إلى حد بعيد على إعادة إعمار العراق. في الواقع، لن يكون من الصعب إظهار كيف أنه كلما ارتفع الرقم المخصص لإعادة الإعمار؛ زاد احتمال إساءة استخدامه. لكن النقطة هنا هي أن كل هذا يُفهم جيدًا، ونُستخدم عن قصد من قبل مختلف المعسكرات السياسية التي تقاتل على سوربة. يبدو أن الفرضية الأساسية هي أنه كلما ارتفع الثمن، كانت الدعوة أكثر جاذبية (أي أن بلدًا يحتاج إلى 400 مليار دولار لإعادة الإعمار، هو أكثر جاذبية من بلد يحتاج إلى 100 مليار دولار). في الواقع، كانت بعض العناوين تقريبًا بمنزلة بوابة استثمارية: "يعتزم أحد مصرفي لوس أنجلوس ورئيس بنك الاستثمار في الشرق الأوسط: الجنرال المتقاعد ويسلي كلارك، الإعلان في نيسان/ أبريل 2013 عن تشكيل صندوق استثماري للمساعدة في إعادة بناء سوربة". لم يكن هذا الإعلان فرصة استثماربة فحسب، بل فرصة يعدها كثيرون "غير جديرة"؛ لأنه "عند الحديث عن إعادة بناء المناطق التي مزقتها الحرب في سورية، قال الأسد إن الشركات من مختلف البلدان قد عرضت بالفعل خدماتها في إعادة بناء سوربة. في حين أن الشركات الفرنسية والسويسرية من بين المستعدين للمشاركة، فإن الحكومة السورية ستبذل قصاري جهدها لمنح الشركات الروسية أفضل العقود..."، بعد كل شيء، فإن ثمن المشاركة في مثل هذه الفرصة المربحة هو دعم النظام السوري، أو، على الأقل، أن يكون هناك استعداد لتعليق كل الخطابات والأنشطة التي تشكك في شرعيته.

### إعادة الإعمار كعقاب

بعبارات أكثر عملية، يمكن أيضًا استخدام إعادة الإعمار كسلاح، لاستبعاد أو تضمين أو إضفاء الشرعية أو الشيطنة (4). لقد فهم النظام السوري هذا جيدًا، وشرع في سن قوانين لإعادة صياغة سورية وتعريفها ديموغرافيًا واقتصاديًا بعد الحرب، وفق ما وصفه الأسد بأنه "مجتمع أكثر صحة وأكثر تجانسًا". على الرغم

<sup>&</sup>lt;sup>4</sup> – See for example, Wintermute, Bobby A.; Ulbrich, David J.: Race and Gen-der in Modern Western Warfare. Berlin: De Gruyter Oldenbourg 2019, p. 338.

من الإشارة إلى ذلك أعلاه، فإن هذه الأساليب الصادرة من الأعلى إلى الأسفل تجاه العلاقات الاجتماعية تفشل باستمرار، إلا أن حالة المعاناة والحرمان من الملكية التي يمكن أن تنتج عنها حقيقية للغاية. خذ على سبيل المثال بلدة داريا التي تقع على بعد 8 كيلومترات في الجنوب الغربي من وسط دمشق، وتنتمي إداريًا إلى محافظة ريف دمشق. في آب/ أغسطس 2016، سقطت المدينة أمام قوات النظام، وأُعيد توطين السكان الباقين في إدلب (7700)، وحرجلة (600). ولم يتضح ماذا حدث لسكان داريا الأصليين البالغ عددهم 18000 نسمة (على الأقل). من المحتمل أنه قبل آب/ أغسطس 2016 بمدة طويلة، غادر الآلاف البلدة إلى أي منطقة أخرى من سورية، أو غادروا سورية تمامًا. ما يهمنا هو أن داريا اليوم خالية إلى حد كبير من سكانها الأصليين، وبالتالي، فإن الحديث عن برنامج إعادة الإعمار في داريا سيكون لتطبيع التشوه الديموغرافي. ومع ذلك، في أوائل عام 2017، شُكلّت لجنة لإعادة إعمار داريا تحت رعاية مكتب رئيس الوزراء. ينطبق الكثير من هذا على مدن أخرى في سورية، تمتد من عفرين، في الشمال الغربي، إلى درعا، في الجنوب الشرق.

إن إعادة الإعمار التي تقوم على التشوهات الديموغرافية تشبه إعادة الإعمار التي تقوم على التشوهات المادية. في حين أن الأولى تستهدف الأشخاص الذين انتقلوا إلى منطقة ما بعد تهجير سكانها الأصليين، فإن الأخيرة تعيد تعريف المنطقة بالكامل. جنوب غرب دمشق، غير بعيد من داريًا، هناك منطقة تُعرف باسم (بساتين الرازي)، كانت المنطقة قبل عام 2011، موطنًا لآلاف الأشخاص الذين كانوا فقراء للغاية، ولا يمكنهم الإقامة في منازل عادية، ولذلك قاموا ببناء أكواخهم ومنازلهم المتداعية في الحقول الموجودة خلف منازل طريق المزة السريع. اليوم، أُطلق برنامج "إعادة الإعمار" الذي يهدف إلى استبدال هذه المنازل بناطحات سحاب ومراكز تسوق (مولات). سيكون الأمر مختلفًا تمامًا، إذا كان المواطنون الأصليون في بساتين الرازي هم المستفيدين الفعليين من هذا البرنامج. يُعيد البرنامج، كما هي الحال، إنتاج واقع مادي جديد، ويتجاهل الآفاق المستقبلية للعائدين الذين، كما أكدت الدراسات في الغالبية العظمي من الحالات، سيعودون إلى منازلهم (وان تعرضت هذه المنازل لأضرار جزئية).

وفي الوقت نفسه، صدرت مراسيم عدة، من القانون رقم 66 (2012) إلى القانون رقم 10 (2018)، وحددت وضعًا سيجد فيه السكان الأصليون لمنطقة ما صعوبةً في العودة إلى مدنهم وقراهم، واستعادة منازلهم وأرضهم. إن فكرة أنّ على أي لاجئ أو شخص مهجر أن يقدم بطريقة أو بأخرى دليلًا على ملكية المنزل الذي من المحتمل أن يكون قد تعرض للتلف أو التدمير، والذي بُني على الأرجح من دون مستندات قانونية غير مقيدة، ما هي إلا (على أقل تقدير) رفض قوي للعودة إلى حد كبير. نظرًا لأن اللاجئين السوريين والمهجرين يواجهون بالفعل العديد من العقبات الأخرى التي تجعل عودتهم صعبة، فإن هذه المراسيم تزيد من الصعوبة أكثر، وتضفى الشرعية على عدم قدرتهم على العودة.

على الجانب الآخر من الطيف، جعل الغرب، والولايات المتحدة على وجه الخصوص، إعادة البناء وسيلةً للعقاب. حيث أُطلق قانون قيصر لحماية المدنيين في سورية لأول مرة، في تموز/يوليو 2016، وفي 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، أقر مجلس النواب بالإجماع قانون قيصر لحماية المدنيين في سورية (3732 HR). بعد توقف مشروع القرار في الجلسات السابقة، أقرّ مجلس النواب نسخة أخرى، 1677 HR (115)، في 17 أيار/ مايو 2017. درست القرار لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، في 26 أيلول/ سبتمبر 2018، وفي 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، نُشر نص مُحدَّث من مشروع القانون. وفي 19 كانون الثاني/ يناير وفي 3 شباط/ فبراير 2019، أقره مجلس الشيوخ. تتوافق لغة القانون الذي يتعلق بسورية مع الأهداف العقابية والإقصائية:

- يطالب الرئيس بفرض عقوبات على الأفراد الأجانب، إذا قرر الرئيس أن الشخص الأجنبي يشارك عن قصد في أى من الأنشطة التالية (الباب الثالث، العنوان الفرعي أ، المادة 312):
- من يوفر عن عمد دعمًا ماليًا أو ماديًا أو تقنيًا كبيرًا، أو يشارك عن قصد في صفقة كبيرة مع
  الحكومة السورية؛
- من يبيع عن قصد أو يوفر سلعًا أو خدمات أو تكنولوجيا أو معلومات أو أي دعم كبير يُسهل صيانة أو توسيع الإنتاج المحلي للحكومة السورية، من الغاز الطبيعي أو البترول أو المنتجات البترولية؛
- من يوفر عن قصد، بشكل مباشر أو غير مباشر، خدمات إنشائية أو هندسية مهمة لحكومة سورية.

قانون تعزيز أمن أميركا في الشرق الأوسط واضح للغاية، بشأن ما لا ينبغي أن يحدث، لكنه لا يهتم بما ينبغي أن يحدث. كان الوضوح حول ما يجب ألا يحدث، والغموض بشأن ما ينبغي أن يكون سمة مشتركة للسياسة الخارجية الأميركية في سورية، وهو يذكرنا بكيفية تفاعل الولايات المتحدة مع استخدام الأسلحة الكيمياوية، كما أعلن المسؤولون الأميركيون بقوة، الكيمياوية، كما أعلن المسؤولون الأميركيون بقوة، لكن هناك تجاهلًا لاستخدام النظام أشكالًا أخرى من القتل (مثل البراميل المتفجرة). في الوقت نفسه، لا ينبغي أن تدعم البلدان إعادة إعمار سورية، ولكن كيف سيتم تخفيف معاناة اللاجئين والمهجرين؟ القضية ليست مصلحة أمنية أميركية، ولا هي ذات صلة بقانون حُدّد لتعزيز السياسات الأميركية والقلق علها.

### خاتمة

عندما يُكتب تاريخ الانتفاضة السورية في النهاية، سيكون أحد الجوانب المهمة في هذا التاريخ هو الطريقة التي استخدمت فيها مختلف الجهات الفاعلة بعض الأفكار كسلاح. قد يبدأ مثل هذا التاريخ بالمؤامرة التي يتحدث عنها النظام أو نظرية المؤامرة التي صورت المتظاهرين على أنهم عملاء لمخطط أجنبي برع في تحليل وامتداح جهاد النكاح أو الجهاد الجنسي، وانتقل إلى استخدام المعارضة لساعة الصفر، ليهوّل الغاية الجوهرية للنظام، وسيشمل كيف استخدم الغرب نزع الشرعية (اللفظية) عن النظام (من "الأسد يجب أن يتنجى"، إلى "يجب أن يرحل الأسد") مما خلق في هذه العملية الوهم بأن تقنيات أو أساليب نزع الشرعية هذه قادرة على التأثير في بقاء النظام. أخيرًا، ومن غير المرجح أن يكون آخرًا، إن فكرة إعادة الإعمار تحمل معها الوعد الوهمي المتمثل في مرحلة ما بعد الحرب، حيث ستحدث ولادة سورية الجديدة. لعل ما هو مميز في عملية إعادة الإعمار هو المدى الذي استخدمت فيه حول شرعية النظام، كمقابل لاستمراريته. كانت الأمثلة السابقة لعملية التسلح أدوات الحرب الفعلية بشكل كبير، عندما كان بقاء النظام نفسه على المحك. تنتمي عملية إعادة الإعمار، من ناحية أخرى، إلى معركة حول إعادة التأهيل الدولي للنظام.

تكمن أهمية قانون تعزيز أمن أميركا في الشرق الأوسط في الضربة التي وجهها لمحاولة النظام لاستعادة شرعيته من خلال إعادة الإعمار. كما ذكر أعلاه، أنه بدأ التفكير في هذا القانون لأول مرة في منتصف عام 2016، واستغرق الأمر حتى شباط/ فبراير 2019 حتى أقرّه مجلس الشيوخ. خلال ثلاثة أشهر فقط (من شباط/ فبراير إلى أيار/ مايو 2019، بدأت عملية إعادة إعمار سورية تفقد التغطية والزخم اللذين كانت تتمتع بهما حتى أوائل عام 2019. إن نجاح النظام السوري في استخدام الأفكار كسلاح، خلال مرحلة الحرب، ضد الانتفاضة السورية، قد يفسّر بعضًا من الجوانب الغريبة من خطاب بشار الأسد الأخير، الذي ألقاه بعد أيام فقط من إقرار قانون تعزيز الأمن الأميركي في الشرق الأوسط. فبدلًا من التأكيد على النصر والانتقال لما بعد الحرب، كما فعل في الخطب السابقة، أعلن الأسد بالفعل أن سورية ما تزال في حالة حرب، وفي الواقع كانت تخوض الآن أربعة حروب مميزة. ربما يشعر نظام الأسد أن من الأسهل عليه أن يستخدم الحرب كسلاح، بدلًا من استخدام السلام كسلاح.



